S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/24688
19 October 1992
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ ،
موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بالإشارة الى الحالة في السلفادور ، التي قدمت آخر تقرير عنها الى مجلس الأمن في أثناء المشاورات غير الرسمية التي أجراها في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ .

ومنذ ذلك اليوم ، أحرزت أوجه تقدم كبيرة في تنفيذ اتفاقات السلم ، لكن طرأت تأخيرات جديدة على الجدول الزمني المتفق عليه .

ويتعلق أهم تقدم محرز بمشكلة الأراضي التي تحدثت عنها في بياني في ١٠ أيلول/سبتمبر والتي اتسم عمل الأمانة العامة بصددها بنشاط كبير . وبعد الحصول على مشورة تقنية من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، أوفدت الأمين العام المساعد ماراك غولدنغ الى سان سلفادور في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ لمعاونة ممثلي الخاص على البحث ، مع الطرفين ، عن حلول كفيلة بالتقريب بين وجهات نظرهما . وأتاحت هذه الزيارة توضيح عدد معين من النقاط وإحراز أوجه تقدم .

واستؤنف في نيويورك العمل الذي بدئ في سان سلفادور ، وذلك بتشاور وثيق مع خبراء تابعين لمنظومة الأمم المتحدة ومنظمات أخرى . وقد أتاح هذا لي أن أتقدم الى الرئيس كريستياني والى القيادة العامة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر، باقتراح يمثل في نظري حلا توفيقيا عادلا بين موقفيهما . وينص هذا الاقتراح على الشروط التي يمكن أن تُمَلَّك وفقها الأراضي للمقاتلين السابقين من كلا المعسكرين وكذلك إضفاء الصفة القانونية على نظام وضع اليد - أو التوطين في أراض جديدة ، عند الاقتضاء ، فيما يتعلق بالأشخاص الذين وضعوا أيديهم على أراض في مناطق النزاع في أثناء فترة القتال .

ويسرني أن يكون في إمكاني اليوم أن أبلغ مجلس الأمن بأني قد تلقيت من الطرفين رسالتين مؤرختين في ١٥ و ١٦ تشرين الأول/اكتوبر يؤكدان فيهما انهما يقبلان اقتراحي ويتعهدان بالعمل بشكل متضافر لتنفيذه في أقرب وقت ممكن . ويجب ألا تدخر الحكومة أي جهد وأن تتعاون جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تعاونا تاما إذا أريد التوصل دون أي تأخير الى تملك مساحات كبيرة من الأراضي على وجه السرعة ، ولا سيما الى المقاتلين السابقين لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، حسبما نص الاتفاق .

ومن الضروري الآن أن تحل في أقرب وقت ممكن مشكلة التأخيرات الجديدة التي طرأت على الجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات السلم . ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أنه وفقا لبنود الجدول الزمني الأصلي - الذي يعد جزءا لا يتجزأ من الاتفاقات - كان يتعين الانتهاء من تملك الأراضي في نهاية شهر تموز/يوليه ١٩٩٢ . وثمة عنصر آخر مهم في الاتفاقات هو انشاء الشرطة الوطنية المدنية الجديدة ، التي يتعين وزع وحداتها الأولى في موعد أقصاه ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر . ولذا كان يتعين تنفيذ هذين الالتزامين الأساسيين للحكومة على خير وجه قبل الانتهاء من تسريح أفراد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، المقرر أن يتم في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر . ومن ثم كانت التعديلات التي أدخلت على الجدول الزمني في ١٧ حزيران/يونيه و ١٩ آب/اغسطس تهدف الى تعديل سير عمليات تسريح مقاتلي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني نظرا الى التأخيرات التي طرأت على تنفيذ برنامج تمليك الأراضي والمشروع المتعلق بالشرطة - ولا تزال النية متجهة الى الإبقاء على تاريخ ٣١ تشرين الأول/اكتوبر للانتهاء من تسريح مقاتلي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني .

وفي الوقت الحالي ، اندمج ٤٠ في المائة من مقاتلي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في الحياة المدنية . وكان من المقرر أن يغادر ثلث الـ ٦٠ في المائة الذين ما زالوا يحتفظون بأسلحتهم مناطق التجمع في ٣٠ أيلول/سبتمبر وثلث آخر في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ، ومن المقرر تسريح الثلث الأخير في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ، وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر أبلغ أعضاء القيادة العامة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني السيد غولدنغ بأنهم قرروا وقف تسريح قواتهم الى أن تحدد تواريخ جديدة للبدء في تمليك الأراضي ولتنفيذ البنود الأخرى للاتفاقات لأنه متأخر حاليا بالمقارنة بالجدول الزمني المقرر . وقد طلب السيد غولدنغ من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بإلحاح ، أن تعيد النظر في قرارها لكن مسعاه لم يكلل بالنجاح .

وهذا الوضع يثير بالغ القلق . وهناك باعث آخر على القلق هو استمرار الاعتقاد بأن كميات كبيرة من الأسلحة التي تملكها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني لم تدرج في قوائم الجرد التي قدمت الى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور عند بدء سريان وقف إطلاق النار . وإزاء هذه المصاعب أحرص قبل أي شيء آخر على حل مشكلة الأراضي ، لأني أرى أنها تمثل أهم عقبة في طريق تنفيذ اتفاقات السلم في المواعيد المنشودة ، وأن حل هذه المشكلة سيمكن من تقدم سريع .

ومتى بدأ حل هذه المشكلة ، سيلزم بذل جهود متضافرة لاستئناف العملية . ولأسباب عملية أساسا تتعلق بحقيقة أن عملية التسريح المعقدة يجب أن تتم في ١٥ جهة مختلفة ، فإني لا اعتقد أنه سيتسنى الانتهاء في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ من حل الهياكل العسكرية لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، حسبما نصت اتفاقات السلم .

ولذا فإني سأتقدم الى الطرفين في مدى الأيام القادمة باقتراح يرمي الى التغلب على هذه الصعوبة والقيام ، إذا اقتضى الأمر ، بتنقيح ثالث للجدول الزمني المتفق عليه . وفي هذه الحال ، سأشدد على أنه

من الضروري أن يكون هذا التنقيح هو الأخير ، وأن يتعهد الطرفان دون أي تحفظ باحترام هذا الجدول الزمني الجديد . وسأذكّر الطرفين أيضا بأنني ملتزم بأن أقدم الى مجلس الأمن منذ الآن وحتى نهاية شهر تشرين الأول/اكتوبر توصيات بشأن ما يتعين أن يكون عليه قوام قوة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور وولايتها في المستقبل ، بعد انتهاء ولايتها الحالية في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ . وسأسترعي أيضا انتباه الطرفين الى أنه يوجد حاليا طلب كبير على خدمات صون السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة ولذا يجب تجنب تمديد الجدول الزمني المقرر للبعثة ، دون جدوى . وسأقدم إليهما في نفس الوقت ، تأكيدات بأنني سأوصي بإبقاء البعثة في موقعها ، وإن كان ذلك بقوام مخفض الى أن تفي بجميع المسؤوليات المسندة إليها بموجب اتفاقات السلم .

وأكـــون ممتنا لو تفضلتم بتوجيـــه أنظـــار أعضاء مجلس الأمن الى المسائل التي تناولتها هذه الرسالة . وفي غضون ذلك ، سأقوم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق المجلس .

(توقيع) بطرس بطرس غالي

- - - - -